



**ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY**

Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAIN**

Secretariat
B. P. 3243

اديس ابابا •• Addis Ababa

مجلس الوزراء

الدورة العادية الخامسة والثلاثون

سراييون من ١٨ - ١٨ يونيو ١٩٦٨

CM/1042 (XXXV)

تقرير الأمين العام

حول

صداعة البترول في جنوب افريقيا والتنفيذ الفعال للحظر

المفروض على تصدير البترول اليها



ملاحظات تمهيدية

١- من بين عدد لا يحصى من القرارات التي اتخذت خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس الوزراء وصادق عليها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السادس عشر المنعقد في منروfia ، لم يبرأ في الفترة من ٤ - ٢٠ يوليو ١٩٦٧ ، كان هناك قراران اللذان تناولتا مسألة فرض العقوبات ضد نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا اى وثيقة (XXXIII) 734/Res. CM/Rev. 1 and CM/Res. 734 (XXXIII) Rev. 1

٢- وفي المحاولات التي تتم حول تنفيذ القرار 734 (XXXIII) Rev. 1 CM/Res. قامت اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والخاصة بفرض العقوبات والتي تشكل من زامبيا (الرئيس) والجزائر (المقرر) ورئيس قسم العقوبات في منظمة الوحدة الافريقية ، بالزيارات الى كل من نيويورك ولندن لا قامة المداقة مع لجنة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الخاصة بفرض العقوبات ولجنة العقوبات التابعة لسكرتارية منظمة كومنويلث .

٣- قامت اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية خلال وجودها في نيويورك بمقعد اجتماع مشترك مع مكتب لجنة الامم المتحدة المناهضة للفصل العنصري الخاصة برونيسيا الجنوبية ولجنة مجلس الامن التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفرض العقوبات . كما استطلع ممثل اللجنة الفرعية ان يتحدث امام دورة رسمية لمجلس الامن حول مسألة برونيسيا الجنوبية . كما عقدت اللجنة اجتماعا منفصلا مع الدكتور كورث فالد هايم الامين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي للجمعية العمومية ، السفير ساليما . ساليما .

٤- اجتمع أعضاء اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في لندن مع أمين عام منظمة الكومنولث بالنيابة نظرا لغياب الأمين العام للمنظمة فسي مهام رسمية. وتمثل اللجنة من التحدث أمام لجنة الكومنولث حول مسألة روديسيا الجنوبية.

٥- نظرا لاتفاقات لنكستار هوس والنصر الذي أحرزته الجبهة الوطنية نتيجة الانتخاب الذي أجري في زيمبابوي تحول الاهتمام حول مسألة المقريبات (من روديسيا الجنوبية إلى جنوب إفريقيا المنصرية وسياسة الفصل المنصري).

٦- طبقا للقرار CM/Res. 734 (XXXIII) Rev. 1 وبالاخص (الفترة ١٨ فيه) الذي أقر في مروفيا في يوليو ١٩٧٩، طلب مجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الشاملة التابعة للأمم المتحدة والمتعلقة بالفصل المنصري. القيام بتنظيم مؤتمر دولي خلال عام ١٩٨٠ (وتحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية) والهدف من هذا المؤتمر هو تعبئة الرأي العام العالمي لمساندة التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان الاقتصادية وغيرها ضد جنوب إفريقيا.

٧- أعيد إلى لجنة منظمة الوحدة الإفريقية بموجب وثيقة رقم CM/Res. 731 (XXXIII) Rev. 1 في الفقرة الصطية الثالثة (المكلفة بشئون المقريبات عهد إليها بمسؤولية إجراء الاتصالات مع الدول المصدرة للبترول وذلك لايجاد التعاون مع هذه الدول ازاء انشاء جهاز مراقبة شحن البترول إلى جنوب إفريقيا ومراقبة الشركات التي تقوم بهذا الشحن غير القانوني. وسيتم تقديم التقرير حول هذا الموضوع فيما بعد.

والفقرة العملية الثامنة لوثيقة CM/ Res. 731 (XXXIII) Rev. 1

مهمة للأهداف المذكورة . ولدى يتم فرض العقوبة الفعالة ضد جنوب افريقيا في البترول ، هناك أحقاد يجب على الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان تتصرف عليها كما ان هناك قوات يجب تعبئتها .

ترغب الامانة العامة في أن تتحدث بأن هناك حاجة الى قيام منظمة الوحدة الافريقية بدراسة جارية حول توجيه العقوبات التي تفرض ضد جنوب افريقيا . وفشل المحاولات في هذا الصدد في الماضي يستوجب اخذ هذه المسألة مأخذ الجد . وقد استلمت اللجنة منظمة الوحدة الافريقية خلال الجهدود التي تبذل ليكون لحظر الامانة ملحقة مفعول ، استلمت من حكومات الدول الغربية عديد من المقترحات التي في الغالب تنفي فيها باتهامات قيام الشركات المسجلة في بعض الدول بانتهاك هذا الحظر . كما وصلت الى الامانة فيما مضى تأكيدات حول اجراء تحقيقات عن بعض الاتهامات تقدمت بها مجموعات معينة التي تقوم بمناهضة الفصل العنصري ، لكن لم تصلها حتى الان تقارير كاملة حول هذه التحقيقات .

على ضوء هذه الخبرات ونظرا لكون عديد من الشرعات قامت بانتهاك بل تواصل انتهاك العقوبات ضد جنوب افريقيا قد أصبح من الضروري قيام منظمة الوحدة الافريقية باهتمام بالغ بمسألة الحظر البترولي على جنوب افريقيا . وتسهم يسلا لفهم هذه المشكلة يكون هذا التقرير بمثابة صورة موضحة لصناعة البترول في جنوب افريقيا ومقترحات من التنفيذ الفعلي لهذا الحظر ضد جنوب افريقيا .

(٣) مكرر

تود الامانة العامة ان تقر بان الدراسة المتكاملة الوحييدة
حول صداعة النفط وجنوب افريقيا قد اجراها السادة مارتين
بايلي وبيرنارد ليفرز وقد قام بتوزيع هذه الدراسة مركز مناهضة
الفصل العرقي وقد تلقينا الاصل من المؤلفين .

١٠ - ان اهمية الحقائق المفصلة بالنسبة للمؤتمر الخاص
بالعقوبات ضد جنوب افريقيا المتوقع عقده مشتركاً بين الامم
المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يجعل لزاماً على الامانة العامة
ان تميد اصدا المقتطفات التي ذات الصلة الرئيسية
بموضوع حظر النفط .

١١ - واخيرا وان تقرأ اهمية اعادة اصدار هذه الوثيقة نلاحظ
الامانة العامة بارتياح المعلومات المناسبة التي حصلت عليها
من كل من مركز مناهضة الفصل العرقي والسادة بايلي وليفرز .

صناعة البترول في جنوب افريقيا

الشركات

تسيطر خمس شركات اجنبية على صناعة البترول في جنوب افريقيا وهي :
 موبيل ، كاليتكس ، شيل ، بيبي البريطانية وتوتال . اما موبيل
 وكاليتكس هما امريكيتان بينما شيل شركة هولندية / بريطانية وبيبي بريطانية
 وتوتال فرنسية . نصيب جنوب افريقيا في اعمال هذه الشركات هناك وكالاتي :
 اربع الشركات الاولى هو مائة في المائة ١٠٠٪ لصالح الشركات الامم
 اوربا و امريكا ، اما الشركة الخامسة اي توتال هو ٣٤٪ لصالح جنوب افريقيا
 و ٦٦٪ لصالح الشركة الامم الفرنسية ، وهذه الشركات الخمسة هي التي
 تسيطر على ٨٥٪ من جملة تشويق البترول في جنوب افريقيا و ٩١٪ من
 خدمات المحطات فيها .

هناك اربع شركات اخرى هي : ساسول ، تريك ، ايو سوفاريب ، لها انشطة
 محدودة في جنوب افريقيا (ايو شركة امريكية) وسونا ريب (برتغالية)
 اجنبيتان لكن تريك على الرغم من كونها نصف اجنبية الا انها تخضع لسيادة
 جنوب افريقيا وشركة ساسول هي لجنوب افريقيا .
 واسهم التسويقي لكل شركة وانصبة خدمات المحطات مبنية في جدول رقم ١٣
 وملدية خمس الشركات الرئيسية مبنية في جدول ١٤ و جدول ١٥ مخصص للم
 للشركات الاربعة المحدودة الانشطة .

قامت الشركات التسعة بتأسيس عدد من شركات فرعية مسجلة في جنوب افريقيا .
 نجد في جدول ١٦ و ١٧ قائمة تضم اسماء الشركات الفرعية الرئيسية (حددت
 منها الشركات محدودة الاسهم والشركات المحدودة الاسهم) ووضح
 فيها انصبة الشركات الامم وانشطة هذه الشركات الفرعية .

ومن المفيد ان نعرف هذه الشركات الخمسة الرئيسية في جنوب افريقيا
كلها اجنبية بل ان الشركات الامم هي بين المجموعات الصغيرة التابعة
لشركات الدول الغربية الكبرى التي تسيطر على صناعة البترول العالمية.
وان هذه الشركات الكبرى قوية للغاية بحيث تتجاوز عوائد كل منها اجمالي
الناتج القومي لمعظم دول العالم " وأهمية هذه الشركات الغربية الكبرى
لجنوب افريقيا مذكورة في ملحق مجلة فاننشال ميل الخاصة بالبترول التي
تصدر في جوهانسبرج لعام ١٩٧١ م.
ولولا الثروات الهائلة التي تمتلكها شركات النفط الدولية الكبرى والتي تسهل
للشركات الفرعية في جنوب افريقيا - مستلزمات العمل - لما كان من استطاعة
صناعة البترول ان تؤمن اعمال تجارية قدرها ٧٠٠ مليون (راند) والحصول
على اسهم في الاسواق التجارية في جنوب افريقيا له فائدة قصوى بالنسبة
للشركات الكبرى لانه يعتبر شيئاً ممتد وقابل للتوسع وبالتالي قامت هذه
الشركات الكبرى بتمويل القدر الاكبر من الاموال والخبرات الفنية لجنوب
افريقيا .

جدول رقم ١ اسهم شركات النفط في اسوان جنوب افريقيا

<u>عدد</u>		<u>السوق</u>	
<u>خدمات</u>		<u>السهم</u>	
<u>المحطات</u>			
		<u>شركات النفط الخمسة الكبرى</u>	
٤٢٢٤٢	٩٨٥	١٩٩٦ %	كاليكس
	٩٧٨	١٨١١ %	مويل
	٨٦٧	٨٤٥٨ %	بيبي
	٨٥٣	١٧٥٥ %	شيل
	٥٥٩	١٧٨٨ %	توتال (شركة النفط)

شركات النفط الصغيرة

اسم	مبلغ	اسم	مبلغ
سأسول	٢٤٪	سأسول	٢٤٪
ترك	٥٠٪	ترك	٥٠٪
ايو	٢٠٪	ايو	٢٠٪
سوناريب	١٣٪	سوناريب	١٣٪
الإجمالي	١٠٠٪	الإجمالي	١٠٠٪

المصدر: مجلة فاينا نزال ميل عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٧

هذه الأرقام تشير إلى انصبغ التسوييل لكل شركة على أساس خدمات المحركات
(بيع المترول و ديزل والزيوت) وجميع الاسهم التي يمتلكها كل شركة في جميع
المنتجات البترولية ليس التي تباع في المحطات فحسب ، قد تختلف (أي الاسهم)
لكن الفرق لا يتجاوز واحد لاشين في %

مدينة الشرائع الخمسة في جنوب افريقيا

(١) شركة كاليبتس التي تعمل في جنوب افريقيا هي مائة في المائة ملكة لمؤسسة كاليبتس للبترول ، أي شركة امريكية التي تمتلكها شركة ستاندارد المودون في كاليفورنيا باشتراك مع شركة تريكو للنفط .

(٢) موبيل التي تعمل في جنوب افريقيا ملكتها لمؤسسة موبيل مائة في المائة - وهي شركة امريكية .

-٣-

شركة بيبي ، مديتها مائة بالمائة للشركة البريطانية للبتترول ، في المائة من الاسهم للحكومة البريانية المملكة المتحدة ، لهذا يكون لحكومة المملكة المتحدة حق ترشيح مديرين في مجلس الادارة التابع لشركة بيبي الذين يكون لهما حق النقض في اتخاذ القرارات . في ١٩٦٤ عندما حصلت حكومة المملكة المتحدة على الاسهم في الشركة تم الاتفاق على الا يكون هناك اي تدخل في الاعمال التجارية التي تقوم بها شركة بيبي . وان هذا الحق للنقض لا يستعمل الا في بعض المسائل المحددة (من بينهم مسائل خارجية) .

-٤-

شركة شيل التي تحمل في جنوب افريقيا هي ملك لمجموعة مؤسسة شيل مائة في المائة . وهي مؤسسة . ٤ بالمائة من ملكيتها بريطانية الاصل و ٦٠ بالمائة هولندية الاصل (ن . ف . كوفنكلجكي - الهولندية) ومن حيث الادارة الفنية تخضع الشركة المؤسسة شيل لتمويل البترول المسجلة في لندن ونظرا للعلاقة القوية القائمة بين طرفي مجموعة شركة شيل كان لابد ان تكون ادارة اعمال الشركة في جنوب افريقيا ، مسئولية مشتركة بين الشركتين البريطانية والهولندية .

-٥-

اما شركة توتال في جنوب افريقيا تخضع لسيطرة الشركة الفرنسية (س . ف . ب) للحكومة الفرنسية اسهم بواقع . ٤ في المائة بحقوق التصويت وهي حقوق تعتبر كافية للسيطرة . وهناك اربع ممثلين للدولة اعضاء في مجلس الادارة للشركة . وفي عام ١٩٦٩ قامت الشركة ببيع جزءا من اسهمها في جنوب افريقيا للمستثمرين المحليين . وفي الوقت الحالي تملك الشركة (س . ف . ب) ٨٣ و ٦٥ ٪ من اسهم الشركة في جنوب افريقيا ، وباقي الاسهم يمتلكها المستثمرون المحليون الثلاثة - اي بنك فولكسكاس (١٨.٠٦ ٪) المؤسسة المتحدة (١١.١١ ٪) ومؤسسة اولد ميوتسوال انشورانس (٥.٠ ٪) .

جدول رقم ٣

ملكية شركات النفط الصغيرة

في

جنوب افريقيا

- ١- سانول : هذه الشركة تمتلكها مؤسسة التنمية الصناعية بصورة كاملة في جنوب افريقيا وهي مؤسسة تابعة لحكومة جنوب افريقيا .
- ٢- شركة تريك : شركة تريك بليجنس ، هي الشركة الوحيدة التي تمثل مصلحة محلية وفير حكومية في جنوب افريقيا . والاطراف التي تملك اسهم في هذه الشركة هي : شركة شيل ١٧.٥ ٪ ، شركة بيس ١٧.٥ ٪ - مؤسسة جندان مانين وفاينافس ٢٢.٥ ٪ فدران فولكس بليجنس واندستراال سليكشنس ومؤسسة التنموية الصناعية الحكومية ٩.٥ ٪ .
- ٣- شركة ايو في جنوب افريقيا تمتلكها بصورة كاملة مؤسسة اكسون وشركة امريكية .
- ٤- شركة سوناريب : هي شركة تابعة لمؤسسة برتغالية تحصل هذه الشركة على البترول من محطة تكرير مابوتو في موزامبيق ، التي تمتلكها هناك الشركة ب.ف. في اسهم فيها بواقع ٢٦ ٪ وباقي اسهم الاسهم لسالح برتغال لكن في عام ١٩٧١ تم تصميم محطة مابوتو لتكرير البترول الذي قامت به الحكومة الموزامبيقية فأصبحت المحطة تصرف الان (بترول) .

جدول رقم 4 : الشركات الفرعية الرئيسية التابعة لشركات النفط

الخمسة في جنوب أفريقيا

الشركة الفرعية	الاسم	الانشطة
2- شركة كالميكس		
شركة كالميكس للبترول (جنوب أفريقيا)		100% التكرير والتسويق
محطة جنوب أفريقيا للتكرير		28% تكرير الزيت
شركة موبيل		
جنوب أفريقيا (موبيل)		100% التكرير
موبيل جنوب أفريقيا للبترول		100% التسويق
جنوب أفريقيا للتكرير		32.9% تكرير الزيت
كوندور للبترول		100% لتكرير الزيت
فياليت		100% منتجات مواد بناء الطرق
رودمكس هولونس		26% التكرير
شركة بيبسي		
بيبسي جنوب أفريقيا للبترول		100% التسويق
شيل وبيبسي لجنوب أفريقيا		50% للتكرير
لتكرير البترول		

الشركة الفرعية	الاسم	الأنشطة
شيل وبى لجنوب أفريقيا شركة الصناعة شركة بى للتقنية فى جنوب أفريقيا بافريك بلجنجس دوكامس افريقيا أويل تشيمنكو برايسيس جنوب افريقيا منتداكسيم شركة شيل	شيل وبى لجنوب أفريقيا شركة الصناعة شركة بى للتقنية فى جنوب أفريقيا بافريك بلجنجس دوكامس افريقيا أويل تشيمنكو برايسيس جنوب افريقيا منتداكسيم شركة شيل	25% تكرير الزيت 100% تنقيب البترول 17.5% شركة النفط 100% تسويق الزيت 15% تكرير الزيت 22% للشعوب 20% لحيطات
شيل أويل لجنوب افريقيا شيل وبى لجنوب أفريقيا لتكرير النفط شيل وبى لجنوب افريقيا شركة الصناعة	شيل أويل لجنوب افريقيا شيل وبى لجنوب أفريقيا لتكرير النفط شيل وبى لجنوب افريقيا شركة الصناعة	100% تسويق البترول 50% التكرير 25% تكرير الزيت 100% تنقيب النفط اصحاب شركة كالتيكس أى تيزاكو وستندارد (2) أويل الكاليفورنيا لها أيضا شركات فرعية تعمل فى جنوب افريقيا التى تقوم بشايد التنقيب : أى شركة شيفرون النفط المتأخرة لستندارد الكاليفونية وشركة ريجنت لجنوب افريقيا والتابعة لتيزاكو
بمسدول رقم (5)		

الشركة الفرعية	الاسم	الأنشطة
تريك بلجنجس	17.5%	شركة النفط

الاسهم	الانشطة	الشركة الفرعية
15%	للزيت	شيميدو
100%	سوائل الجاز البترولية	دراجون لخدمات الجاز
54%	للزيت	أفريكان بتممين الموشين
36%	الشموع	برايس جنوب افريقيا
100%	للكيماويات	شيل كيميكال لجنوب أفريقيا
100%	"	بونيفوم اندستريس
25%	"	سترونيم
100%	تنقيب المعادن	شركة بليتن للتنقيب في جنوب افريقيا

(3) شركة توتال

100%	التسويق	توتال لجنوب افريقيا
30%	التكرير	شركات تدوير النفط القومية
19%	تدوير الزيت	شركة تدوير النفط لجنوب أفريقيا
100%	تنقيب النفط والفحم	شركة جنوب افريقيا للتنقيب

(توتال)

أذا وجدو بالملاحظة أن شركة (بي، ف، بي) في باريس لها
(3) 83.65% من اسهم الشركات المسجلة في جنوب افريقيا ، والانصبه
المذكورة في جدول 16 للشركات الفرعية التابعة لتوتال تمثل اسهم شركة
توتال في الشركات الفرعية التي تعمل في جنوب افريقيا ،

جدول 6 - الشركات الفرعية التابعة لشركات النفط الصغيرة

في جنوب افريقيا

الاسهم	الانشطة	الشركات الفرعية
		ساسول

100%	تسويق البترول	شركة ساسول للتسويق
52%	التكرير	شركات تدوير البترول القومية

الأنشطة	الأسهم	الشركات الفرعية
تنقيب البترول	50	مؤسسة تنقيب النفط الجنوبية
تسويق الغاز	50%	مؤسسة انريشيا الجنوبية لتوزيع الغاز
		شركة ترينيداد
تسويق البترول	100%	ترينيداد للبترول
شراء وتجهيز النفط	100%	ترينيداد أول مستكبي
للزيت	70%	شيمينو
تدوير الزيت	50%	شركة جنوب انريشيا لصناعة الزيت
للزيت والمواد الكيميائية	100%	شركة سافكو للزيت والمواد الكيميائية
		شركة ايسو
التسويق	100%	أيو لجنوب إفريقيا
		الشركة لجنوب إفريقيا
التسويق	100%	سونيا ريب لجنوب إفريقيا

نضيف علماً ذلك أنه منذ عام 1971 ارتفعت القيمة الدفترية لأعضاء
الائتلاف بشكل مطرد في جنوب إفريقيا أي من المبالغ 700 مليون راند
الجنك كور. أعلاه وتسبب هذا الارتفاع من جراء الارتفاع في أسعار النفط
لعام 1973، مما أدى إلى زيادة كبيرة في القيمة الدفترية للشركة.

والاشتراكات الفعلية للشركات النرويجية له أهمية قصوى لعملية التنمية

في جنوب افريقيا في مجال صناعة البترول في مختلف أوجه :

أولا : يؤكد هذا ان جنوب افريقيا قد حصلت على كمية اقية من الامداد بالنفط و المنتجات البترولية ، وعلى الرضا من المحاولات التي تمت لخرق

الحظر البترولي على جنوب افريقيا (4) ،

ثانيا : يعني هذا ان جنوب افريقيا كانت لها وسائل الاستفادة بخسببرات

نوعية حيوية ولتنقيب النفط وتكرير مواد البترول الكيميائية والتعدين الشسى

الذى يتطلب العمارة الفنية العالية التى تقوم بهذه الشركات النرويجية

بأمدادها عن معنى الارادة (5) ،

وأخيرا تقوم هذه الشركات ذاتها بتوفير معظم رؤوس الامسوال

التي تستعمل في صناعة البترول في جنوب افريقيا (6) ، لا يتوفر سوى معلومات

ضئيلة حول القيمة المضافة للاصول الحالية والمخزونة لشركات النفط

التي تعمل في جنوب افريقيا ، لكن هناك محاولة لتجميع ما توفر من

هذه المعلومات في جدول رقم 18 وتبين محتلات هذه الشركات فسى

في الوقت الحالى أكثر من 1000 مليون راند (7)

(4) ان الدور الذى تقوم به هذه الشركات النرويجية في ضمان وصول امدادات

النفط الى جنوب افريقيا مبين في القسم 7 فيما يلى :

(5) قال السيد / ايريك دريس ، رئيس شركة بيبي خلال الزيارة السنوية

قام بها الى جنوب افريقيا في عام 1974 : " أننا نتطلع الى مجالات

يقتر خبراءنا فيها بمساعدة جنوب افريقيا " (انظر مجلة ستار ،

التي تصدر في جوهانسبورج العدد 9 مارس 1974

(6) اشار رئيس شركة بيبي لجنوب افريقيا قائلاً : أعلنه خلال استمطار

375 مليون راند الى أن معظم امداد الاموال سيأتى من مشاريع

جنوب افريقيا سراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبصورة أساسية

كجزء من استثمارات شركة بيبي الام والشركات التابعة لها ، أنظر

ملحقفة ناعد نيللى ميل التي تصدر في جوهانسبورج العدد 14

أغسطس 1976 ،

(7) مأخوذة من جدول رقم 13

جدول 8 - استثمارات الشركات الخمسة في جنوب أفريقيا
(أحسن التقديرات المتوفرة)

السنة	قيمة الاستثمارات المقدرة	خارج الاستثمارات المقبلة المعروفة
شيل 1975	250 مليون راند	500 مليون راند أخرى بحلول 1985
شيل 1976	140 مليون راند	375 مليون راند أخرى بحلول 1981
توتال 1977	155 مليون راند	
موبيل 1976	290 مليون راند	
كالتيكس 1978	291 مليون راند	
مصادر : شيل :		صحيفة راند ديلي " 18 يونية 1975
بيبي :		سواد أفريقيا دايجست 30 أبريل 1976
		وصيفة راند ديلي 15 سبتمبر 1976
توتال :		صحيفة فاينانشال ميل 4 مارس 1977
موبيل :		جون بريل ، مجلة جنرال كونسيل المؤسسة
		موبيل (في الشهادة أمام اللجنة الرئيسية
		للمعلمين الأمريكي في 17 سبتمبر 1976
		كانت الأرقام المذكورة محولة إلى الأرقام التي
		ذكرتها مجلة راند في بواقع مبلغ 333 مليون
كالتيكس :		أعمال الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا : العدد

الحاشية بالسحب

وشن إن د، نيويورك : مركز بحوث مشغليات
المستثمرين تو، نوفمبر 1977 ص 38 ،
الأرقام المذكورة محولة إلى مبلغ 200 مليون

الدولار المذخور في عقد راندي (ذو مبلغ 174 مليون راندي لعام 1976) أنظر مجلة كيب تايمز (كيب تاون) 5 مايو 1977 ،
ذات صلة هذه المجلة بأن هناك مبلغ 117 مليون راندي الذي يستعمل في توسيع واستثمار محطة ترير شركة كالتيس ،

8- تجدير بالملاحظة أن قيمة الاستثمار تعتمد في العادة على مدى النفقات المخفضة أو ذات سرابك تاريخية ، وعليه يكون الانفاق في سبيل تحديد المعدات كبيرا ،

9- السيد / كي ، إل ، بي ، الرئيس التنفيذي لشركة شيل غلوبال جنوب افريقيا قال في شهر يونيه 1975 ان الدراسات التقييمية التي تقوم بها حول التعدين ، وضع الماسورات الصلبة واستخراج الفحم أي تحويل الفحم الى غاز ميثان - كاربونات والسوائل ، انما تحققت سيتطلب استثمار مئات ملايين ميسن راند (أنظر صحيفة راند البذد 18 يونيه 1975) بدشيل هذا المبلغ 14 في المائة من جملة الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا والقائمة في الوقت الحالي بـ 1000 مليون راند في اقليم واند وثمانين (11)

من أسباب هذه المبالغ الاستثمارات الشاملة في صناعة البترول التي تقوم بها الشركات الكبرى ، فأن هذه الشركات تقسم بصورة عامة بتوزيع مصالحها في مختلف المجالات المتعلقة بقطاع النفط ، وشركات النفط في جنوب افريقيا لاسيما شركة شيل وبيبي تقوم الآن بتوسيع استثماراتها لتشمل مجالات الاعمال النيمائية والطاقة النووية ، وشركة شيل ساءلت اجتياز هذا المجال أي مجالات استكشاف الحديد ومورانيوم والتعدين ، وشركة توتال تشمل في التعدين والفحم (شركة شيل وبيبي وتوتال) لهذا تقسم الشركات الكبرى بأدوار متزايدة ومهمة في بعض القطاعات الاستراتيجية الهامة في اقتصاد جنوب افريقيا ، هناك

يحق للمؤرخين بحثاً بمسألة فوائد أنشطة شركات النفط في
جنوب أفريقيا. ستؤيد لنا لبي نازلت هذه التمازلات التي تخدمنا
في مارس 1977 عند ما ذكرت شركة توتال أن حظيات جنوب أفريقيا
لعام 1976 بلغت 294 مليون راند (12)

وإذا قدرنا أن فوائد هذه الشركات قائمة على انصبة اسهم
التسويق يمكننا الحصول على تقديرات حظيات شركات النفط
الأخرى في جنوب أفريقيا ، وإرقام الآتية تجدينا تقديرات لعام
1976 : شركة التينيس 500 مليون راند ، وويل 450 مليون
راند ، وشركة بيبى 440 مليون راند ، وويل 440 مليون راند
(13) على جانب فوائد شركة توتال 294 مليون راند ، وعلى
هذا تجميع فوائد الشركات النفطية التي تعمل في جنوب أفريقيا بأشهر 2100 مليون راند للعام 1976

10- الاستثمارات الإفريقية في جنوب أفريقيا لعام 1975 7428
مليون راند ، المصدر : بيان بمجموعة ميد بند تقني جنوب أفريقيا
عدد 1977 مجموعة 225 ،

1- جدول رقم 18

12- مجلة فاينانشال ويل 4 مارس 1977

13- ذكر مصدر آخر من البينج الذي تاريخه عام 1976 09 وأن مبيعات
في جنوب أفريقيا لشركة ويل ، أنه بلغ 435 مليون راند
والشركة التينيس 500 مليون دولار (435 راند) وهذا
الذي يأتي من الفوائد السنوية أشهر من أنتاج أي شركة أمريكية
في جنوب أفريقيا ، بهذا وأقرب الشركات تنافسها هي شركة
نورد التي بلغت حصياتها لعام 1976 ، 2884 مليون
دولار وشركة مونتروس (٢٥٠ مليون) مصدر : مجلة يورايس بنرفيس وجنوب
أفريقيا . عدد السحن واشنطن د . س . مركز مسئولية المستثمر عدد شهر
نوفمبر ١٩٧٧ ، صفحة ٤٤٣٨ .

التكرير : حوالي ٥٠ ٪ من مستلزمات منتجات النفط في جنوب افريقيا تتوفر محليا بواسطة شركات التكرير هناك . هذا ، بالطبع سيساعد على قدر كبير ، المنتجات البترولية . أي البترول ، ديزيل ، كيروسين سائل البترول الجاوى وقود الطائرات . الخ . لكن هناك بعض المنتجات التي لا توجد في جنوب افريقيا والتي يستوجب الاستيراد قدرا . وفي الوقت الحالي هناك اربع شركات التكرير في جنوب افريقيا .

(١٤) اثنان منها توجدان في مدينة دوربان واحد منهما تابعة لشركة موبيل والاخرى مشتركة بين شركة شيل ومبيي . وثالثة هذه الشركات تابعة لشركة كالتيكس وتوجد في مدينة كيب تاون . والرابعة مؤسسة في عام ١٩٧١ فقط وموجودة بلدة ساسولبونج التي تقع قريبة من مدينة جواتسبورج وهي تابعة (لناتريف) أي مؤسسة تكرير البترول القومي في جنوب افريقيا . هذه الاخيرة هي الوحيدة التي تخضع لملكية جنوب افريقيا بين الاربع بناء على ٥٢٥ ٪ الاسهم المقررة للشركة الحكومية اي مؤسسة جنوب افريقيا للفحم والبترول والجاز . و ٣٠ ٪ من أسهم شركة تكرير البترول القومي تخضع لشركة توتال و ١٧ ٪ مخصصة لشركة البترول الايرانية القومية . وشركة توتال هي التي تقوم في الواقع بمهمة التكرير . لهذا يشار دائما الى عملية التكرير في جنوب افريقيا بانها تكرير شركة توتال .

اما النفط الذي تقوم الشركة الايرانية بامداده يتم نقله الى محطات التكرير

بواسطة ماسورة خاصة من بورميان .

وفي بلدة ساسولبور توجد هناك أيضاً محطة محدودة الحجم

تملكها شركة ساسول التي تقوم بتحويل الفحم الى المنتجات

البتروولية ، التي تمثل واحد في المائة من جملة المستلزمات

البتروولية لجنوب افريقيا . (١٥) وتوجد مصنعتان تابعتان لجنوب

افريقيا لصناعة الزيت وأخرى خاصة بتكرير الزيت التي تقوم بتجهيز

مستخلصات النفط . وقد ورد البيان المفصل للمطابقة

التكرير في جدول رقم ١٩ .

١٤- كان هناك المحطة الخامسة تصل طاقة انتاجها ٣٠٠٠ برميل يوميا

والتي تملكها شركة ساتمار (أى شركة جنوب افريقيا للتكرير ، لكن تسلم

اغلاق هذه الشركة في عام ١٩٧٦ .

١٥- انظر حاشية رقم ٣ لمصباح تقديراتنا عن الطاقة الانتاجية التي تبلغ

٤٠٠٠ برميل يوميا .

جدول 8 تذكيرات في جنوب افريقيا :

منطقة التكريم	الطاقة 1977	سنة التأسيس	المحل	أصحابها	شركة التكريم
ناتال - الاقليم الجنوبي	212400 برميل يومية	1963	دوربان	شيل 50 %	أ - شركات التدوير الرئيسية لريشه (1) شركة شيل وبيبي
شمال افريقيا	10000 برميل يومية	1953		فويل 100 %	شركة موريف، لتدوير البترول (2) شركة فويل للتدوير
كما سبق الذكر	58000 برميل يومية	1966	كيب تاون	كاليكس 100 %	(3) شركة كاليكس (جنوب افريقيا)
اقليم كريب - ناميبيا	75500 برميل يومية	1971	ساسولبون قرب جنوب اندسون	ساسول 52.2 % توتال جنوب افريقيا 30 % شركة النفط الايرانية 17.5 %	(4) شركات تدوير البترول القومية تابعة لجنوب افريقيا و نتريف و

اجمالي طاقة الانتاج

445500 برميل يوميا

شركة التكرير	اصحابها	المحصل	سنة التأسيس	الطاقة 1977	منطقة التكرير
ب - مصنع البترول المبرور من الفحم	سانسول 100%	سانسول بون	1955	4500 برميل يومي	ترانفال، إقليم اورانج الشمالي
ج - تكريرات الزيت	شيل 50% شيل 25% بيبي 25% مويل 32.9% كالتيكس 23.8% توتال جنوب افريقيا 19% مجال اخرى جنوب افريقيا 24.3% تريك بلجنجسي 100%	دوربان	1968 1973 1976	2600 برميل يومي 3000 900	
د - مصنع تكرير الزيت الانكيطائي		شامدور			

مصدر : مجلة الغاز والزيوت عدد 26 ديسمبر 1977، وغيرها من المصادر الاخرى

هناك بعض الاستثمارات في التكريرات مستمرة في الوقت الراهن تقوم شركة كالتيكس بزيادة الطاقة الانتاجية في مدينة كيب تاون من 58000 برميل في يوم وكان من المقرر ان تنتهي هذه المصنعة في ابريل 1978

(16) كذلك شركة ساسول الثنائيه تقرران ان يوسع مصنعها لرى التكرير
ان تبدأ العمل بحلول 1981 مع الطاقة الانتاجية قدرها 45000
برميل يوميا

(17) وشركة كوندور التابعة لشركة إلام (موبيل) تزم في الوقت الراهن
لتأسيس مصنعة صغيرة لتكرير الزيت التي تقوم بالانتاج ما بين 500 ل 600
برميل في يوم

(18) وفي عام 1978 حصلت شركة تريك على رخصة من حكومة جنوب أفريقيا
لإقامة شركة تكرير كبيرة في ميناء ريتشاد الجديدة لكن نظرا لارتفاع
أسعار البترول ثم بعد هذا المشروع قابلا للتشيد كما تم تركيزه

كانت طاقات انتاج الشركات الاربعة وشركة ساسول الاولى و الانتاج
البترول المستخرج من الفحم و حوالي 438000 برميل يوميا في عام
1975 وعلى الرغم من ان الانتاج الفعلي كان 296 برميل في يوم تقريبا
أي بواقع 68 الطاقة الانتاجية

(19) بة يوم جدول 2. تفضيلات انتاج عام 1975

- (20) وبحلول عام 1980 سترفع الطاقة الانتاجية مائة على مصانع شركة ساسول الى حوالي 460,000 برميل يوميا.
- (21) وبحلول عام 1982 عند ط تباشر شركة ساسول الثانية ستكون الطاقة الانتاجية للمركبات الرئيسية الاربعه الخاصة بالتكرير بالعبارة على المصانع الخمسرى التابعة لها بتوقع 540,000 برميل يوميا.
- (22) وانما اتبعنا التقديرات التي وضعتها ادارة التخطيطات حيث قدرت ان ترفع الاستثمارات جنوب افريقيا للتحول الى 5% سنويا وان هذه الاستثمارات التي تزداد من موازنة متطلباتها العادية بحوالي 85% في المتوسط سنوي ان على جنوب افريقيا ان تحصل على الطاقة الانتاج الاخرى من مصانع ساسول التكرير بحلول 1981 أي بعد مباشرة ساسول الفئاضة اعطائها.
- (23) ويجب اتخاذ القرار حول توسيع عمالة التكرير في السنة القادمة مقارنا بما

مصادر

- 16 مجلة فاينانشال سبازيت جنوب افريقيا (عدد 26 نوفمبر 1976)
ومجلة كيب تايمز 5 مايو 1977
- 17 اندلر بقسم 3
- 18 حقيقة ستار (جوهانسبرغ) 3 اغسطس 1977

- 19 جدول رقم 20
- 20 هذا الجدول ربط اسقطت فيه انتاج شركة ساسول الاولى بالانتاج المتبرول من الفحم والشركتان الاخرتان الخاصه بصناعة الزيت
- 21 جدول رقم 20
- 22 معتمده على الدائره الانتاجية لعام 1977 والدائره الانتاجية لشركة ساسول الثانية المعروفة بانتاج شركة كالتيكس الذي بلغ 105000 برميل في يوم
- 23 تم الحصول على هذا على الوجه الاتي : انتاج شركات التكرير الرئيسية (الاربعه) للعام 1975 وانتاج ساسول الذي بلغ حوالي 100.000 برميل مل بينها تكرير الوقود (جدول 20) المعتمد على 5% في درجة النضو عليه يبلغ الانتاج 100.000 برميل في اليوم بحلول عام 1983. واعتمادا على خطط التوسع في الانتاج المعروفة بالجدوة على انتاج شركة ساسول الثانية سترتفع الطاقة الانتاجية الى حوالي 100.000 برميل يوميا في عام 1984 حيث يصل 85% منها الى حوالي 100.000 برميل يوميا لحكومة جنوب افريقيا عديد من مصانع البترول الكيميائي " انظر جدول 10 و 2 للتفاصيل .

التوزيع

توجد لدى جميع شركات النفط التسع في جنوب افريقيا محلات التوزيع المشتركة فيما بينها والتي يبلغ عددها 161 (انظر جدول 13) وشركة ساسول هي الشركة الوحيدة التي ليس لديها محطات الخدمات الخاصة بها وبموجب الاتفاق المبرم بين ساسول حول التسويق وغيرها من شركات النفط في جنوب افريقيا محطات الخدمات الموجودة في منطقة ترانسفال واقليم اورانج قرى الشمال

مجبرين عند الطلب اقامة خط الانابيب لاستعمال شركة سا بول (٢٥) منطقة جنوب افريقيا وناميبيا مقسمان الى عديد من مناطق التكرير وهناك جهود تبذل لتقليل نقل الوقود بين المناطق . نجد مثلا ، شركة كالتكس هي الوحيدة التي توجد لها محطة التكرير في اقليم كيب ومع ذلك هناك محطات الخدمات التي تعمل تحت اشراف شركات النفط الخمسة الرئيسية . ولمساعدة الشركات الاخرى من تكاليف نقل الوقود لبعده مسافات اميال الى هذه المنافذ قد تحصل هذه الشركات على امداد احتياجاتها من محطة كالتكس للتكرير وهي الاخرى اى الشركات تقوم بتوفير خدمات المحطة لكالتكس في ترانسفال . وردت تفاصيل مناطق التكرير في جدول رقم ١٨ والوقود التي تستخرج في محطة ناتريف للتكرير تقوم شركات النفط الخمسة الرئيسية بسحبها للتسويق من هذه المحطة (٢٦) هناك اربعة طرق رئيسية تستعمل لنقل منتجات البترول في داخل جنوب افريقيا واولا هناك خط الانابيب من دوربان (اى محطات التكرير التابعة لشل / بيبى و موبيل) والموصل الى (ويتواتارسراند) الذي تستفيد منه المنطقة الاهلية بالسكان في المنطقة الصناعية بقرب مدينة جوهانزبرج وهي منطقة اكثر استهلاكاً للبترول . هناك خط الامويه الاخرى الى ويتواتارسراند الذي تم انشاؤه في عام ١٩٧٦ (٢٧) ثانيا تستعمل شبكة السكك الحديدية التي تشتمل على ٣٢٣٧٠ كيلومتر لنقل المنتجات البترولية . ثالثا حاملات الشحن البحرية تحمل المنتجات البترولية بين موانئ جنوب افريقيا وناميبيا (كيب تاون وميناء اليزابيث شرق لندن وشاطئ دوربان ويلفيس . واخيرا سيارات النقل البرية لنقل المنتجات البترولية الى محطات الخدمات .

٢٤- جدول تقديرات منتجات جنوب افريقيا حول منتجات البترول المكررة

٢٥- مصدر فاينانشيال تايمز (لندن) ٧ اغسطس ١٩٧٥ .

٢٦- كما سبق ذكره

٢٧- هذان الخطان للانابيب لنقل المنتجات البترولية ، كما ان هناك خط آخر

لنقل النفط من مدينة دوربان الى محطة ناتريف ببلدة ساسولبورج للتكرير

مصانع جنوب افريقيا الرئيسية للبترول والكيميايات

الكمية المنتجة في السنة	المنتجات	المنتجات الى المصانع	اسم الشركة
طن ٣٥٠.٠٠	مواد فينيل كلوريد وبوبثيلين	مواد الاثيلين وبروبيلين واتاتيلين	(أ.ع.س.آي) مصنعة المواد (١٢٨)
طن ٧٥٠.٠٠	بوفولين كلوريد سولفيت	الكيمائيه	الكيمائية والفاسفة
طن ١٦٠.٠٠	مواد أمونيا ، اوريا	الحجاز الخاضع بالتكرير	شركة أ.ع.س.آي
طن ١٠٩.٥٠	مطاط ستيرين يونانين	مادة يستيرين يونانين	شركة قدمين
طن ٤٠.٠٠	كاربونات سوداء	مادة اروماتيت المركزة	كاربوتيسيم
طن ٥٥.٠٠	بوليثيلين	مادة الاثيلين	شركة فيليب كاربون هالوك
طن ٥٠.٠٠	بوليبروبيلين	بريلين	سافربول
طن ٢٠.٠٠	مادة اثيتون	الحجاز الخاضع	ساسول
طن ٤٠.٠٠	الفاوليقي	البترول	
طن ٦٧.٠٠	أمونيا	نبثا	
طن ٢٠.٠٠	خليط اروماتيكى	باناثي	
طن ٢٧.٠٠	مادة بوتادين		
طن ١٠.٠٠	بوتانول		
طن ١٥٠.٠٠	اثيلين		
طن ٨٠٠.٠٠	ميثانول		
طن ١٢٠.٠٠	بروبيلين		
طن ١٨.٠٠	بنزين		

مصدر: دليل وزلد وايد للبترول الكيمائي ١٩٧٨ (تولسا - الولايات المتحدة ، شركة النشر البترولية ، نوفمبر ١٩٧٧) (١٢٨)

(٢٨) شركة أ.ع.س.آي ، ملكيتها ٤٠ ٪ بواسطة الشركات الفرعية ، ثابتة مصانع امبريال الكيمائية - لتاجعة للملكة المتحدة

انظر مجلة التقرير السنوي لشركة أ.ع.س.آي ، ١٩٧٧

دور حكومة جنوب افريقيا في صناعة النفط

" ان مسألة النفط هي " قلمهم جدا بحيث لا يمكن تركها في ايدي رجال النفط وخدمهم هذا ما قاله احد وزراء الحكومة في عام ١٩٧٠ (٢٩) وبعد مرور ثلاث سنوات اشار وزير آخر الى انه يجب تأملها بصورة متينة تصنيع تكرير النفط في جمهورية جنوب افريقيا حيث ان الامر يشكل استراتيجية صناعية للغاية وان مثل هذه المصانع لتكرير البترول يجب الا تدار من الخارج " (٣٠) . و اشار الى ان هذا ليس امرا مهما من وجهتي نظر الحكومة وفي مواجهة تحديات المعقوبات البترولية قد حاولت الحكومة ضمان كون شركات النفط تعمل في داخل جنوب افريقيا حيث ان ذلك سيكون في مصلحة الدولة . ونظرا لكون معظم مصانع النفط في جنوب افريقيا خاضعة للملكيات الاجنبية هناك عدد اساليب متناقضة لادارة هذه المصانع . قد ذكر احد المسؤولين الحكوميين بان العلاقة القائمة بين الحكومة وشركات النفط وثيقة للغاية واصفا قائل ان لهذا من الممكن ان تكون هناك ترتيبات قد اتخذت لمواجهة احتياجات الحكومة والا لكنا من الممكن ان نقوم بالتعميمات (٣١)

هناك بعض الامثلة لرقابة حكومة جنوب افريقيا على المصانع ، فيما يلي :

١- ففي عام ١٩٦٧ اعلنت الحكومة ان شركات النفط عليها ان تستند للقيام بتوفير منتجات نفطية خاصة لازمة بالمهمة الاستراتيجية بقطاع النفط عن استمداداتها التجارية (٣٢) وفي نوفمبر ١٩٧٧ على اثر فيرس حظر الاسلحة ضد جنوب افريقيا من قبل الامم المتحدة قامت الحكومة بتشديد هذه الاجراءات ووسعت نطاقها . كانت هذه الاجراءات تعتمد على قانون مستلزمات الادارات القومية الذي كان ساريا على جميع المصانع المخصصة بالنفط والاقتصاد لمواجهة ظروف الحرب .

وعندما كان وزير الشؤون الاقتصادية يقوم بإعلان هذه الاجراءات ذكر
بوضوح بأنها تستهدف الى منع الشركات الام من فرض السيطرة على
أعمال تتعلق بالامور الاستراتيجية بتشجيعات من حكوماتها او مجموعات
الضغط (٣٣)

- ٢٩- أنظر صحيفة كيب تايمز (كيب تاون) . اول اغسطس ١٩٧٠ ،
- ٣٠- صحيفة ديلي راند ميل عدد ٢٩ مايو ١٩٧٣ ، تستشهد بما قاله
الوزير السيد / ايس . ل . موليير .
- ٣١- ذكرت في سياق أنشطة في جنوب افريقيا - تحليلات في ملحق ٣
(واشنطن مجلة مركز مسئولية المستثمر عدد ابريل ١٩٧٦) ص ٥١
- ٣٢- انظر كتاب الثروة البيضاء والفقراء السود ل.ب. روجز ص ١٤١ .
- ٣٣- جلسة فاينانشيال تايمز عدد ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٢) يتمين الحصول على موافقة وزير الصناعة قبل الشروع على بناء أى
محطة التكرير الجديدة او توسيع محطة التكرير القديمة في جنوب افريقيا
(٣٤) اذ يعنى هذا ان الحكومة قد استطاعت تنظيم تطوير مستلزمات
تكرير النفط في جنوب افريقيا . حصلت محطة ناتريف مثلاً على ممان في
منطقة ساسولبورج لاسباب استراتيجية .

(٣) يتمين على شركات النفط توفير اقل قدر من المنتجات البترولية
(٣) اسابيع لتمويل البترول) بالعلاوة على هذا يتمين عليهم —
المحافظة على تمويل ١٢ شهرا للمواد الزيت والكيماوية والبترولية المكررة
على الرغم من ان نصف هذه الكمية مغطاة ماليا من قبل الحكومة (٣٥)
وتقوم الحكومة نفسها بتخزين قدر كبير من المواد البترولية (انظر القسم
٥ و ٤ فيما على لفزيد من التفاصيل) .

(٤) ان شركات النفط وتكرير البترول التي تعمل في جنوب افريقيا
مطلوب منها بمقتضى قانون جنوب افريقيا تخصيص نسبة معينة من النفط
المكرر لشراء الحكومة مثلاً ٨٪ من بيع شركة كالتكن للنفط ١٩٧٥ تم

ببيعها للحكومة.

٥٠) وطبقا لقانون التمويل القومي رقم ٨١ لعام ١٩٧٠ (الذي سبق التشريعات المبكرة الأخرى) - ممنوع لشركات النفط في جنوب أفريقيا فرض أي شروط لبيع المنتجات البترولية للزبائن. هذا يعني هذا أنه يجب على شركات النفط هذه تغطية احتياجات قوات مسلحة جنوب افريقيا والشرطة فيها. استولت هذه الشركات البيع غير المشروط هذا وقالوا أنه ليس هناك بديل امامهم سوى بيع المواد البترولية للتجار الذين من شأنهم تحويلها الى روديسيا (٣٧).

٣٤- جورج بيريل الذي يعمل لدى مؤسسة موبيل، حيث يدل على شهادة أمام اللجنة لمجلس الشيوخ الأمريكي الخاصة بآفريقيا في ١٧ سبتمبر ١٩٧٦.

٣٥- كما هو مذكور.

٣٦- أنشطة المؤسسات في جنوب افريقيا: تحليلات في ملحق ٣ ص. ٥١. جورج بيريل الذي يعمل لدى مؤسسة موبيل، حين كان يدل على شهادة أمام اللجنة مجلس الشيوخ الأمريكي الخاصة بآفريقيا في ١٧ سبتمبر ١٩٧٦. القانون الخاص بأسرار رسمية في جنوب افريقيا يتضمن المعلومات المتعلقة بصناعة النفط في جنوب افريقيا. والمطاب الرئيسة لشركات النفط في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ذكرت ان هذا الامر يسهل الحصول على معلومات حول الضيقات في افريقيا. وقالت ان القانون المذكور يمكن المواطنين في الشركات الفرعية التابعة لها من زيار الأجابة على أي استجواب يوجه اليهم حول هذه المسائل بصورة شخصية أو عن طريق مراسلات بواسطة مديري الشركات الأم.

هناك سوابق تحليلية لوقوع مثل هذه الأحداث حيث فقدت شركة ام السيطرة على شركة أخرى فرعية تابعة لها حول مثل هذه المسائل. مؤسسة جنوب افريقيا للفحم والنفط والغاز (سباسول) قد ائشنت في عام ١٩٦٥ بصفة مؤسسة فرعية تابعة بصورة كاملة لهيئة الحكومة

لا نماء الصناعة والدور الذي تلعبه مؤسسة (ساسول) منحصر على تنمية صناعة النفط من الفحم لتخفيف اعتماد جنوب افريقيا على البترول المستورد .

في عام ١٩٥٥ أسست ساسول مصنع استخراج البترول من الفحم محدودة الحجم بطاقة الانتاج تصل ٥٠٠ ر.٤ برميل في اليوم وساسول الثانية التي كانت من المقرر ان تبدأ العمل في عام ١٩٨١ ستقوم بانتاج حوالي ٤٠٠٠٠ ر.٤ برميل يوميا ولهذا المؤسسة اي ساسول اسهم قدرها ٥٢ ٪ في مؤسسة تريف للتكرير .

٨- مؤسسة الشمال لتنقيب النفط (سويكار) انشئت بواسطة مؤسستين تابعتين للحكومة وهما ساسول ومؤسسة التنمية الصناعية في عام ١٩٦٥ قد جاء انشاء مؤسسة (سويكار) بهدف التنظيم والاشتراك في عملية التنقيب للنفط والحاز في جنوب افريقيا بنية تخفيف الاعتماد على البترول المستورد من جانب جنوب افريقيا .

٩- شجعت الحكومة تقليل درجة استهلاك النفط في جنوب افريقيا مثلا في نوفمبر ١٩٧٣ تم اتخاذ خطوات لتقليل ساعات عمل محطات التوزيع وكذلك تحديد الدرجة القصوى لسرعة السيارات بنية تقليل استهلاك النفط . استطاعت حكومة جنوب افريقيا تحديد اسعار بيع البترول وبالتالي التأثير على درجة الاستهلاك ، واي تغييرات تدارا على اسعار بيع النفط بواسطة شركات النفط لا بد ان تكون بموافقة الحكومة كما استطاعت بالطبع تحديد اسعار المنتجات البترولية من خلال الضرائب الجمركية والصادرة .

١٠- انشأت الحكومة صندوقا خاصا باستراتيجية النفط الذي يمول من الضرائب ، وفرضت الآن اشهر سنت على مكل لتر في بيع البترول في جنوب افريقيا وكان هذا الصندوق يستعمل للمساعدة على تغطية نفقات تخزين البترول وتمول اعمال مؤسسة ساسول الثانية .

(١١) السكك الحديدية في جنوب افريقيا تلعب دورا هاما في نقل النفط وهذه المؤسسة (سار) اى السكك الحديدية تملك خطوط الانابيب الموصلة من بوربان الى بوتوانا سرائند . ويتم استعمال شبكة السكك الحديدية على نطاق واسع في نقل المنتجات البترولية . و (سار) هذه تتمتع بحماية الآن من شركات النفط المطلوب منها استعمال السكك الحديدية أو خط الانابيب باستثناء حالات التوزيع المحلي .

هذه الامثلة المفضولة تشير الى مدى استطاعة حكومة جنوب افريقيا على توجيه صناعة النفط ومن البديهي ان اى شركة غربية تعمل في جنوب افريقيا تحصل المصلحة سيدين اى الشركة الام في الخارج وحكومة جنوب افريقيا . وعندما تتعارض المصلحتان بالحكومة هي الجانب الارجح .

يقضي هذا دليلا لاهتمام جدى للذين يعتقدون في ان الشركات الغربية بإمكانها ان تؤثر في احراز التقدم في جنوب افريقيا .

سياسة إيرانية جديدة للنفط

كانت جنوب افريقيا تعتمد بدرجة كبيرة جدا على النفط الإيراني : من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ ١٠٪ من استيرادات النفط في جنوب افريقيا تأتي من إيران لكن انظرا للظاسفة التي نزلت بحكم الشاه في إيران تسبب الوقف المفاجيء لانتاج البترول في الاشهر القلائل الماضية لعام ١٩٧٨ . كانت آخر الدفعة للنفط الإيراني غادرت شواطئ الخليج في يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

هناك مصادر في اطار صناعة النفط تدعى بان شركات النفط العالمية عملت ما في وسعها خلال ديسمبر ١٩٧٨ لضمان ان الشحنات الاخيرة للنفط التي استطاعت الحصول عليها من إيران تخضع لارسالها الى جنوب افريقيا .

خلال الاسابيع القلائل الاولى لهذه السنة حدثت تغييرات سياسية هامة في إيران . ففي يوم ٣ يناير ١٩٧٩ تولى الدكتور شايو بختيار منصب رئيس الوزراء في إيران وبعد ذلك بأيام هاجر الشاه الى ملجأ في الخارج وعلى اثر ذلك اعلن الدكتور بختيار بانه لن يكون هناك بيع للنفط لجنوب افريقيا

وأعلن آية الله خوميني تأييده بسرعة لهذا القرار عندما تولى الحكم . ومنذ
 ان بدأت إيران تصدير النفط في ٥ فبراير لم يكن هناك أي بيع مباشر لجنوب افريقيا
 وهذا يعني انه ليس هناك اية دولة من بين دول منظمة اوپيك التي تبني النفط
 لجنوب افريقيا .

احتياجات جنوب افريقيا للنفط

من الصعب الحصول على المعلومات الاحصائية حول صناعة النفط في
 جنوب افريقيا . في السنة الماضية قلنا ان جنوب افريقيا قد استوردت حوالي
 ٤.٠٠٠.٠٠٠ برميل (٠.٠٠٠.٠٠٠ مازة) برميل من المنتجات البترولية المكررة يوميا .
 اذا يجب ان نلاحظ ان حوالي ٢.٠٠٠.٠٠٠ برميل من الكمية المذكورة كانت
 تطارد التي الذل المضافة يوميا وتباع ٠.٠٠٠.٠٠٠ برميل لاستعمال البواخر
 وشحزين حوالي ٢.٠٠٠.٠٠٠ برميل يوميا . وكان الاستهلاك المحلي اقل من ٢٥٠.٠٠٠
 برميل يوميا . وفي هذا الصدد يتكون للاختلافات اكثر فاعلية انا ذكرت
 بالذات بناء على اعادة بيع النفط (في عقد البيع) التي جنوب افريقيا
 او الى اية واسطة التي تقوم بدورها ببيع النفط التي جنوب افريقيا (منظمة
 الدول المصدرة للنفط) .

والولا الاحداث التي وقعت في ايران لا ترفع استهلاك النفط والمنتجات البترولية
 في جنوب افريقيا التي حذب ما تنفذ السعة الماضية لكن مشكلة استيراد النفط خلال
 السنة الماضية لم تكن والاختلافات المحلية والاستهلاك المحلي كان قليلا نسبيا
 وعلى كل كانت هناك جهود تبذل لتقليل استيراد النفط في جنوب افريقيا لهذا ،
 أي محاولة اساسية ترمي الى تخفيض استيراد النفط ستكون لها اثر خطير
 على اقتصاد جنوب افريقيا . وما لا شك فيه هو ان الضغوط التي واجهتها
 جنوب افريقيا منذ عهد قريب تؤكد على انه لم يكن لدى جنوب افريقيا كمية كبيرة
 من النفط المحزن . وقد يبلغ استيراد النفط والبترون المكرر ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠.٠٠٠
 برميل في اليوم .

تمويل جنوب افريقيا بالنفط

تقوم خمسة شركات عالمية بتسويق ٨٥٪ من نفط جنوب افريقيا وهي ، شركة (شيل) (هولندية / بريطانية) وشركة بيبي (بريطانية) وشركة موبيل (امريكية) وشركة كالتيكس (امريكية) وشركة توتال (فرنسية) . هناك معلومات محدودة ظهرت اخيرا حول قيام هذه الشركات الخمسة بامداد شركات سوق جنوب افريقيا بالنفط . لكن من المثير للاهتمام الوضع الذي تصاعد بعد قيام العرب بقرص الحظر البترولي ضد جنوب افريقيا في عام ١٩٧٣ .

لجأت الشركات العالمية هذه التي مراوغات في التمويل بالنفط بعد مرور خمس سنوات من فرض الحظر البترولي الغربي ضد جنوب افريقيا . كانت جنوب افريقيا تحصل على نفطها من ايران (وهي الدولة التي كانت تباع النفط علنا لجنوب افريقيا) وكذلك بعض البلدان المستهلكة التي كانت تحصل على كميات استهلاكها من ايران اخذت فيما بعد تحصل على النفط من المصادر الغربية . وكما اعترف رئيس شركة بيبي نفسه خلال زيارته لجنوب افريقيا في عام ١٩٧٤ ، ان شركات النفط العالمية قامت وعمدت الى عرقلة محاولات تنفيذ الحظر البترولي ضد البلدان مثل جنوب افريقيا الذي تقوم به البلدان الغربية المضادة للنفط . لهذا فمن المحتمل ان تقوم شركات النفط العالمية الخمسة أي ، شيل ، بيبي ، كالتيكس وتوتال - بدور حيوي لتمكين جنوب افريقيا من تلافي الحظر البترولي الذي تفرضه دول منظمة اوپك ضد جنوب افريقيا في الوقت الحاضر . وبالنسبة الى مصادر صناعة البترول ذكرت ان هذه الشركات تقوم بمبادرة جديدة ومتسلسلة ترمي الى ايجاد ترتيبات بديلة من شأنها مقايضة النفط المحظور بالنفط غير المحظور الذي يمكن شحنه الى جنوب افريقيا .

اذن من اين تحصل جنوب افريقيا على النفط الذي تحتاج اليه ؟ سواء من النفط الخام أو المكرر ، تحصل كمية كبيرة من النفط المكرر الذي تستهلكه جنوب افريقيا من عدد من الدول الغربية ، لا سيما إيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونيوزلند واتحاد جمهورية ألمانيا . واستيراد النفط المكرر

شيء مهم للغاية لأنه يحتوى على منتجات خاصة لا يمكن الحصول عليها في تكرير جنوب افريقيا . لكن في عام مثل هذا الاستيراد حوالى ٤ ٪ فقط من جملة استيراد النفط لجنوب افريقيا من حيث الكمية . والسؤال الكبير الذى يطرح الآن هو ايه دولة تقوم بتصدير النفط الى جنوب افريقيا . الدولة الوحيدة التى تقوم ببيع النفط اعلنا الى جنوب افريقيا هى برونى وهى دولة تتمتع بالحكم الذاتى داخليا فقط والمملكة المتحدة هي التى تقوم بمسؤولية ادارة شئونها الخارجية والتقدير ان الذى تمت منذ عهد قريب تدل على ان دولة برونى تقوم في الوقت الحالى بتصدير حوالى ١٠,٠٠٠ برميل يوميا من النفط الى جنوب افريقيا اى حوالى ٥ ٪ من حصة استيراد النفط الى جنوب افريقيا وتقوم شركة شل العالمية للنفط بامداد هذا النفط (هى شركة مسجلة في المملكة المتحدة) السنوي تبينه الى مؤسسة (ساسول) اى مؤسسة جنوب افريقيا للنفط . ويلاحظ ان مؤسسة ساسول هذه كانت مصدر امداد معظم النفط الذى يصل الى روديسيا ويعنى هذا ان شركة شل من خلال برونى توصل النفط الى نظام روديسيا فيسر الشرح . بعد تكريره . وليس من الممكن ذكر مصادر اخرى حيث تحصل جنوب افريقيا منها بغية احتياجاتها للنفط . وهى تحصل على معظم هذه الاحتياجات للنفط من خلال ما يصرف " بالسوق الفورية " ان يتم شراء شحنات النفط الفردية او سلسلة من هذه الشحنات بواسطة السماسرة . واكبر مراكز تسير للسفن لهذه السوق الفورية هو ميناء روتردام في هولندا لكن شحن النفط هذا قد يمر بأيدي عديد من التجار الوستاء كما يمكن الا يتم ارسال هذا النفط بصفة مباشرة من البلد المصدر الاصلى الى جنوب افريقيا حيث ان مراقبة اسلوب البيع في السوق الفورية شيء صعب .

أن يقرر أن تراعى والصنف خلال الأشهر القليلة الماضية
 الاحتوت على بعض الإشاعات والمفاهيم واستثيران النفط الجنوب افريقيا . وللحقيق
 أن يقال ان هناك بعض التبلدات الكبرى المصدرة للنفط ذكرت اسماءها بانها
 قامت في وقت او اخر بامد الى جنوب افريقيا بالنفط . لكن هذه كانت مجرد
 الاشاعات فقد ولم يكن هناك نلابل . ثابته تجد بداية ناول تقوم فعلا ببيع النفط
 الى جنوب افريقيا .
 تقرير تصوري عن كيفية حصول
 جنوب افريقيا على النفط

ولا يمكن للبلد او أكثر من الدول الأعضاء في منظمة أوبك ان تمتد
 سياستها الى اعضاء جنوب افريقيا دون اللجوء الى الاعلان عن ذلك .
 يمكن توصيل النفط الى جنوب افريقيا من بلد مصدر النفط وهم
 ليسوا في منظمة أوبك . والذين لم يقيم باعلان سيااسة خاصة
 بتحديد البترول الى جنوب افريقيا .

هناك بعض البلدان المستخدمة للنفط التي ليست عضوا في منظمة
 الأول . وليس لها الاكتفاء الذاتي مع استخراج من البترول وهي
 البلدان الماتودة . كما ان هناك البلدان الاخرى على الرغم من انها
 لا تنتمي الى منظمة الاوبك الا انها مصدرة للنفط . والسياسات
 التي تتبناها هذه البلدان ازاء امداد جنوب افريقيا بالنفط موضحة
 اللهم الا اثناء ادلاء باصواتها في اتخاذ قرار في الامم المتحدة .

قد كانت هناك حالة واحدة مؤكدة حول تصدير النفط من دولسية غير عضو في المنظمة الاوبك الى جنوب افريقيا لا زالت قاعمة وشركة شل الدولية للبترول وهي مشاركة فرعية لم مقرها في لندن تابعة لشركة شل الهولندية الملكية لها عقد البيع مع المؤسسة (الاساسول) اى مؤسسة دولة جنوب افريقيا للنفط حول امدادها بالنفط الخام.

والكمية المتعلقة بهذا العقد تبلغ حوالي ٠٠٠.٠٠٠ برميل يوميا الى جوالى ٧٠٠ من احتياجات جنوب افريقيا. وهذه الكمية من النفط تاتى من ابار سلطاني برونزي ولا يزال هذا العقد سارى المفعول. تقع دولة برونسي هذه في الشرق الاقصى ويبلغ عدد السكان فيها الى حوالي ٠٠٠.٠٠٠. وشتتت بالحكم المباشر الذي اطلقه وتقع مسؤولية ادارة شئونها الخارجية على الملكية المتحدة. وتعتبر هيئة الامم المتحدة هذا البلد مستعمرة بريطانية.

. المتاح والريقة الثالثة التي تحتل ان يصل النفط الى جنوب افريقيا عن خلالها هي ان النفط الذي يباع عن طريق احد اعضاء منظمة او غيرهم الى شركة كبرى او مصرفية لا يتم لاي بلدان غير جنوب افريقيا يمكن تسليمه الى جنوب افريقيا بغير معرفة الدولة المصدرة قد حصل هذا مباشرة (اي تتجه بواخر الشحن اصب الشمال بدلا من اليمن ومن بلد مصدر رأسا الى جنوب افريقيا) او غير مباشرة (اي يحط النفط من البلد المصدر الى ميناء روتردام مستفيدا حيث يتم تحويله الى ما يليه اخرى او الى ملكية شخص اخر ثم يوصل الى جنوب افريقيا.

هذا الأسلوب الذي يمكن لجنوب أفريقيا ان تحصل على احتياجاتها من النفط قد يستفيد من كون الدول المصدرة للبترول لديها دوما رقابة كاملة على التجارات البترولية وليبقى حول النفط .

هذه الدول لها على كل حال الرقابة بدرجات متفاوتة على انتاج النفط في نطاق اراضيها . لكن معظم الكميات من النفط التي تصدرها هذه الدول تصب على ما يمكن اعتباره الجوف العالمي وهذا الجوف يخضع لشركات النفط العالمية وهي التي اي الشركات تحد دعامة من يقوم باستلام النفط والكمية المقررة له .

وتجزئة السيادة هذه بين البلدان المصدرة وشركات النفط العالمية تسبب الى اضرار كبيرة بعض التضارب والتدقيق قد كان هناك جهودا متزايدة تبذلها البلدان المصدرة للنفط لغرض السيطرة على النفط التي تصدره الشركات التبرير في داخل الدول المستوردة وكذلك كانت هناك محاولات لغنى المخططين الاوقات وبدرجة متفاوتة والوحدة فيما بينها في سبيل تحديد مسد للبلدان المستوردة التي يجب الا تصلها النفط المصدرة منها .

والاستوارن الفورية للنفط والمنتجات البترولية تمثل احد جوانب الجوف المذكور حيث تتفق بصورة قوية الدول المصدرة للنفط سيطرتها بصورة اساسية وتحصل جنوب أفريقيا احتياجاتها للنفط من هذه الاستوارن الفورية .

أين تنضير هذه الأسواق القورية

تنشط هذه الأسواق القورية في ميناء روتردام بصورة أساسية والموانئ المجاورة لها (لا سيما ميناء (أنتويرب وأمستردام) بل تشط أيضا موانئ هامبورج - لندن - باريس - ميلان - نيويورك وسنغافورة) وبالتحديد هناك سوقان فوريان (أحدهما تعمل في مجال المنتجات البترولية المكررة وهي التي توجد في ميناء روتردام وأخرى تعمل في مجال النفط الخام وتوجد خارج المدن المذكورة أعلاه من بينها روتردام نفسها .

يقوم بعض التجار الذين يحطون في بعض مكاتب الصغيرة والذي يسبح يحرون الاتصالات من أريق المواتف والتليكات مع تجار آخرين أو شركات نفط في مختلف أرجاء العالم .

هؤلاء التجار يقومون في الغالب بالتجار في كميات محدودة من النفط تتراوح من ١٠٠٠٠ ر إلى ١٠٠٠٠٠ طن وفي بعض الأحيان بتغيير طيكة هذه الكميات عدة قراء قبل وصولها إلى أيدي المستهلكين القليلين والتجار الواسطون قد لا يبيع أيديهم قمار على هذه الكميات من النفط أثناء عبورها في محيطات تزاوون بمحور إلى ربات التجارية أعمالها في الأسواق القورية بصفة بصفة شركات أفرعية أو تمثل ربات النفط الكبرى لكن في الغالب هذه الشركات مشغلة .

وهناك البيع الذي يتم في العالم يرتبط بتماقد البيع طويلة الأجل فلكن النفط الذي يتم بيعه في هذه الأسواق القورية لا يرتبط بالشروط

الواردة في هذه التماثل وهذا النوع من البيع يساعد على سد الثغرات بين المرو والطلب الذي تواجهه شركات النفط الكبرى .

ونتيجة لذلك فإن أسعار السوق الفورية تتأثر بدرجة التماثل بين العرض والطلب الذي يستمر في السوق العالمية للنفط وكون جنوب افريقيا وليس سواها من الدول ضمن الخطة التي لا تتلاءم مع السوق الفورية لتغطية احتياجاتها من استيراد النفط فيؤدي الى ارتفاع اسعار في هذه السوق .
 ومن المحتمل جدا ان يستمر وصول النفط المحظور الى جنوب افريقيا ومن حيث التبعات لن يحدث هذا بمعرفه الحكومة المعنية كما ان من المحتمل ان لا تفصل الدوليات من هذه البلدان الى جنوب افريقيا بواسطة شركات النفط العالمية او السماسرة انتهاكا لشروط البيع . واخيرا يمكن توصيل النفط الى جنوب افريقيا بواسطة بعض البلدان التي لم تفسر في الحظر بعد ضد جنوب افريقيا .

الثلث المتبقي من الشئ تدفيعه جنوب افريقيا

ان المشكلة الكبرى التي تواجهها جنوب افريقيا على الاقل في الوقت الحالي لم تكن في الواقع مشكلة المثلث على النفط وانما شراء هذا النفط باسعار معقولة وسعر مائة الاوبك للنفط حوالي ١٦ دولار في عام ١٩٧٨ و ٢٤ دولار لبرميل واحد لكن اسعار السوق الفورية اكثر تناسبا وذلك بسبب النقض المالي العالي في النفط (الذي يرجع لسبب الرئيسي له اي وقف النفط الايراني المؤقت وبالتالي انخفاض كمية التصدير الايراني) وهذ ليس الى انه يتمين على جنوب افريقيا ان تدفع الثمن السياسي الاضافي لان السماسرة لا يرغبون في مواصلة محاولة بيع النفط الى جنوب افريقيا .

والتقارير التي صدرت منذ عهد قريب تشير إلى جنوب أفريقيا تقوم في الوقت الراهن بتسديد التكاليف الإضافية قدرها حوالي ١٤ دولار الزائد على الأسعار التي تحددها منظمة الأوبك وعليه تصل حصة سعر برميل واحد إلى ٣٦ دولار. هذا تقوم جنوب أفريقيا بتسديد نفقات النقل الإضافية نظرا إلى أن النفط الذي يصلها يأتي من أماكن أبعد مما كان يصل عليه من إيران من قبل.

إذا كانت جنوب أفريقيا تقوم باستيراد ٤٠٠.٠٠٠ برميل النفط يوميا يعني هذا أنها ستدفع ١٤٠.٠٠٠ مليون دولار سنويا من واقع شح استيراد برميل واحد بـ ٣٦ دولار بدون هذا المبلغ ضعف تكاليف استيرادها للنفط لعام

١٩٧٨

لكن إن ارتفاع أسعار الذهب ساعدها على تخفيف وطأ هذه التكاليف لكن مع ذلك فإن انخفاض التكاليف هذا على جنوب أفريقيا سيكون له أثر خطير على اقتصاد جنوب أفريقيا لسنوات عديدة قادمة. سكان جنوب أفريقيا يقومون يوميا بدفع ٦ مليون زيادة عما كان يدفعونه في عام ١٩٧٨ للنفط.

جنوب أفريقيا وازمات النفط

إن الدلائل في جنوب أفريقيا اتخذت أربع خطوات رئيسية لمواجهة الأزمة التي خلقتها الأحداث في إيران.

أولا - تم اتخاذ خطوات إضافية لتقليل استهلاك المنتجات البترولية والقيود المتعلقة بتحديد السرعة وإعلان محطات التوزيع في واختار

البتروئول للمستهلك - الارتفاع مرتين ١٠ ٪ وفي اول يناير سنة ١٩٧٩ و ٢٠ ٪ في

۲۳ فبرایر.

ولا زالت الدراسات جارية حول فرض مزيد من القيود حول استهلاك

البحرول والتوزيع بالبالاقا، وكما قال وزير الشؤون الاقتصادية في ٢٣ مايو وان المسألة

ليست مسألة فيما إذا كان سيكون هناك إجراءات حاسمة لكن المسألة الآن هي

مدى ضراوة هذه الإجراءات .

ثانياً قامت الحكومة بإنشاء صندوق المساواة في توزيع البترول لأشخاص

جميع المستفيدين في تكامل عبء نفقات شراء النفط في الاسواق الفورية

وفي الوقت الراهن يقوم المندوق بتحصيل ٤١ دولار عن كل برميل النفط المستورد

لكن مع توسيع نطاق نفقات شراء النفط على أساس البيع في الأسواق الفورية

ستنظر الحكومة الى رفع هذا المبلغ للمستهلكين.

ثالثاً : تم اتخاذ القرار عن رفع قدرالاتناج المحلي للنقط من الخمسم

وفي الوقت الحالي تقوم مؤسسة ساسول .

١- وهي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بصناعة البترول من الفحم تقسيم

باستخراج حوالي ٤٠٠٠ برميل في اليوم أي حوالي واحد في المائة

من احتياجات البلد وهناك مشروع قائم حول بناء مصنعة اخرى كبيرة

وهي التي تمزق في بئس سؤل .

والتي لا زالت تحت الانشاء ومن المحتمل ان تباشر العمل بحلول عام ١٩٨٠

ويحتل الميزان استاجها ما بين ٣٥٠.٠ - ٤٠٠.٠ برميل يومياً

وفي فبراير سنة ١٩٧٩ إنشاء نشوب احد اشيران اعلنت حكومة جنوب افريقيا بانه سيتم انشاء مصنعة اخرى وهى ساسول .

والتي تعتبر امتدادا لمؤسسة ساسول (٢) الذى سيكلف ٣٩٠ .

-٣-

طيون دولار . قد منحت مؤسسة قلويرالا مريكية عقد القيام بهذا المشروع الاستراتيجى وجاء فى تقريران بعض شركات النفط العالمية التى تزاول اعمالها فى جنوب افريقيا ستشتري اسهم فى مؤسسة ساسول (٣) التى من الحشوران تبدأ العمل بحلول عام ١٩٨٢ .

اخيرا اتخذت حكومة جنوب افريقيا اجراءات اخرى لتفيد نشر المعلومات

المتعلقة بصناعة البترول فى جنوب افريقيا ومعلوم ان قانون الاسرار الرسمية يمنع تدفق المعلومات الخاصة بالتجار فى النفط هناك قانون جديد يتعسف تقديمه الذى يحظر نشر معلومات عن مصادر النفط وصناعاته ونقله ومخازينه وتخزينه وكمياته او اى كمية من المنتجات البترولية التى تحتاج اليها الحكومة او مصنوعة لها يعنى هذا بالذبح ان حتى سكان جنوب افريقيا انفسهم يدركون اهمية استراتيجية استيراد النفط فى بلادهم .

ووقف الامداد الايراني للنفط الى جنوب افريقيا خلق اوضاع

جديدة ليس هناك دولة من بين دول منظمة الاوبك ترغب الان فى تمويل النفط الى جنوب افريقيا علنا وستعيين علما مكان جنوب افريقيا ان يتحملوا طيون دولار

اخرى يوميا فى شراء النفط ان هذا الوضع يسمح الفرصة النادرة امام المجتمع

الدولى لضغط على جنوب افريقيا .



1980-06-28

Report of the Secretary-General on the Oil Industry in South Africa and the Effective Implementation of Oil Embargo

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/9571>

Downloaded from African Union Common Repository